أحمد طلعت

لا تظلموا الحزبية فى مصر !

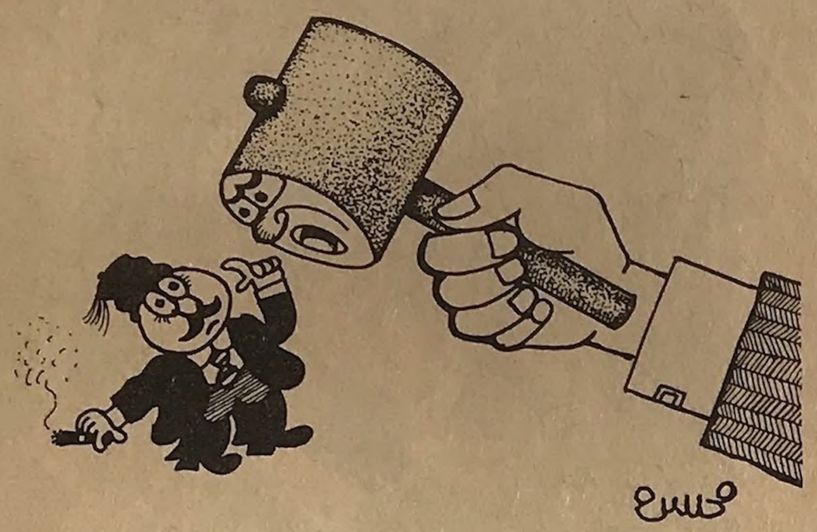

تابعت باهتمام كبير سلسلة التحقيقات الصحفية التى نشرتموها تحت عنوان (قصة الديموقراطية فى مصر) ٠

وأغلب الظن ان هذه التحقيقات قد اعتمدت فى مرجعها التاريخى على المذكرات التى نشرها ـ قبل وفاته ـ المرحوم الاستاذ محمود سليمان غنام السكرتير العام المساعد لحزب الوفد المصرى ٠

والرجل رحمه الله ، كان من طليعة المجاهدين المصريين ضد الاستعمار البريطانى ، وكان سكرتيرا للزعيم الكبير سعد زغلول ، وقد جاء فى مذكراته بكثير من الحقائق التى ترقى عن أى شك ٠

الا اننى اختلف مع المذكرات ومع التحقيقات الصحفية من بعدها ، فى ان الديموقراطية كانت فى مصر كلها سلبيات ٠ ذلك ان الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٢٣ واستمر حتى عام ١٩٥٢ ، قد شهدت مصر فى ظله برلمانات متعاقبة تميزت بالحيوية فى أغلب الاحيان ، كما ظهرت فيها السلبيات فى احيان اخرى ٠

بل ان الدستور نفسه قد تعرض لمناقشات واسعة اشترك فيها المثقفون حتى ان اساتذة الجامعات قد افردوا فصولا بأكملها من كتبهم تحت عنوان (هل الدستور حق أم منحة) وأذكر فى هذا الصدد على سبيل المثال مؤلفات الاساتذة الدكتور السيد صبرى والدكتور عبد الحميد متولى والدكتور مصطفى كامل والدكتور وحيد رأفت وغيرهم كثير ٠

وبديهى أن مثل هذا النقد لم يكن من الممكن ان يوجه لولا ان الدستور ذاته كان قد كفل حدا ادنى من الحرية دارت فى اطارها هذه المناقشات ٠

صحيح ان بعض ملوك مصر السابقين قد حاولوا فى مرات عديدة ان يجوروا على الدستور ولكن من الحق ايضا ان نقول انهم تراجعوا فى معظم الاحوال تحت الضغط الشعبى الذى كانت تقوده فى مصر احزاب وطنية ٠

ولعلنا نذكر ان احد نواب حزب الوفد ، وهو الاستاذ اسطفان باسيلى ، كان قد تقدم بايحاء من القصر بمشروع قانون الى مجلس النواب يحظر نشر انباء القصر الملكى ، الا ان هذا المشروع قد سقط أمام معارضة برلمانية قوية قادتها مجموعة من شباب حزب الوفد ذاته وفى مقدمتهم المرحوم الدكتور عزيز فهمى ومصطفى موسى وأحمد ابو الفتح وغيرهم ، على الرغم من ان الاغلبية الساحقة كانت داخل المجلس لحزب الوفد ٠

وفى ظل دستور ١٩٢٣ أيضا ، استطاع رئيس حكومة مصرى هو المغفور له محمود فهمى النقراشى ، ان يذهب الى مجلس الامن ليقول للامبراطورية البريطانية على مسمع من العالم أجمع ٠

(ايها القراصنة اخرجوا من ديارنا) فى وقت كانت بريطانيا خارجة لتوها منتصرة نصرا كبيرا فى الحرب العالمية الثانية، ولها قاعدة عسكرية فى مصر قوامها سبعون الف جندى بكامل عتادهم وأحدث اسلحتهم

وفى ظل دستور ١٩٢٣ أيضا ، وحكومة وطنية هى حكومة النقراشى ذاتها ، استطاعت مصر ان تعلن قرارها بخوض الحرب ضد الكيان الصهيونى فى فلسطين ، وحصل هذا القرار على تأييد مجلس النواب المصرى بالاجماع بما فى ذلك ممثلى احزاب المعارضة الوفدية ٠

وعبر جيش مصر قناة السويس ـ مخترقا فى ذلك الوقت القاعدة البريطانية هناك ـ ليؤدى واجبه فى فلسطين ٠

كل ذلك والدستور المصرى لم يزد عمره عن ثلاثين عاما ظل منها معطلا حوالى خمس سنوات فى عهد حكومة اسماعيل صدقى ٠

ولعل أغلب النقد للحياة الحزبية فى مصر راجع الى الاختلاف بين مواقف الاحزاب المصرية وهى خارج الحكم عنها وهى داخله ٠

واذا كان العرب قد قالوا قديما ان البلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، فان السياسة من هذا المنطلق ، هى تحقيق اكبر الانجازات الممكنة فى حدود الامكانيات المتاحة والظروف المحيطة ٠

وهنا يبرز الفرق بين السياسة والوطنية ، بحيث تصبح السياسة هى الوطنية فى حدود الممكن ، بينما تظل الوطنية هى أقصى ما تطمح اليه الامال ٠

وهذا ما يفسر التناقض الذى رآه البعض بين مواقف الاحزاب المصرية داخل الحكم وخارجه ، وهو تناقض نشهد الان كثيرا من مظاهره فى ديموقراطيات العالم اجمع ٠

وأكبر ظنى ان الحياة الحزبية فى مصر فى ظل الدستور لم تدم الفترة الكافية للحكم عليها بالفشل أو النجاح فان ربع قرن من الزمان ليس سوى لحظات من عمر الشعوب

والتجربة الحزبية فى مصر ، مهما كانت سلبياتها ، أفضل بكثير من الفراغ السياسى فى غيبة هذه الاحزاب ، وهذا ما يجعلنى اتعاطف مع ماذكره الرئيس السادات مؤخرا فى حفل افتتاح مجلس الشعب المصرى، من أن هذا اليوم قد جاء متأخرا ربع قرن عن موعده ٠